International
SMART JOURNAL
International SOCIAL MENTALITY AND RESEARCHER THINKERS Journal
e-ISSN: 2630-631X
Smart Journal 2021; 7(53) : 3451-3455
Doı : http://dx.doi.org/10.31576/smryj.1138
Arrival : 27/10/2021
Published : 25/12/2021
Review Article

دراسة من منظور علم الاجتماع السياسي الإسلامي أسس إصلاح النسيج الاجتماعي بين الحاكم والشعوب

THE FOUNDATIONS OF REFORMING THE SOCIAL FABRIC BETWEEN THE RULER AND THE PEOPLES; STUDY FROM THE PERSPECTIVE OF ISLAMIC POLITICAL SOCIOLOGY

Doç. Dr. Ibrahim Abdullah SALKINI (د. إبراهيم عبد الله سلقيني)
Gaziantep University Faculty of Theology Faculty Member, Gaziantep, Turkey
أستاذ مشارك في جامعة غازي عنتاب-كلية الإلهيات
ORCID ID: 0000-0002-7869-6285

Cite As: Salkini, İ. (2021). "دراسة من منظور علم الاجتماع السياسي الإسلامي أسس إصلاح النسيج الاجتماعي بين الحاكم والشعوب", International Social Mentality and Researcher Thinkers Journal, (Issn:2630-631X) 7(53): 3451-3455.

الخلاصة

عندما يتطور الصراع بين الحكام والشعوب إلى درجة متطورة من الصراع المسلح، وتسيل الدماء بين الطرفين، فإن إعادة النسيج الاجتماعي إلى طبيعته يكون في غاية الصعوبة والتعقيد، ويحمل كل طرف سياسات الطرف الآخر على سوء النوايا، ويسبق الانتقام والأحقاد العقل والمنطق، وتساهم التدخلات الخارجية فى تعزيز التشظي وتفتت المجتمع.

وهذا يجعل من الضروري دراسة سبل إصلاح النسيج الاجتماعي لتلك الدول بعد مرحلة الصراع المسلح العنيف، وإعادة هيكلة البنية المجتمعية من جديد، وطرح رؤية جديدة مختلفة تدرأ احتمالات الصراع مستقبلاً.

وقد عالج البحث جدلية الإصلاح من القمة إلى القاعدة أو العكس، وجدلية مجالسة الحكام دون تبعية لهم، وإشكالية الخروج من دوامة الجهل، وضبط النفس، والاعتدال في الطرح، وتقليل وتيرة العداء للدين عند الحكام، ورفع مستوى الوعي الديني لدى الشعوب، وغير ذلك من القضايا التي تعيد ترميم هيكلية المجتمع من جديد.

وقد تم بحث هذا الموضوع من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: إصلاح السلطة السياسية.

المبحث الثاني: إصلاح الشعب.

المبحث الثالث: تقليل الهوة بين السلطة والشعب.

الكلمات المفتاحية: نسيج اجتماعي، إصلاح سياسي، صراع مسلح، حرب أهلية

ABSTRACT

When the conflict between rulers and peoples develops to an advanced level of armed conflict, and blood flows between the two parties, restoring the social fabric to normality is extremely difficult and complex, and each party looks at the other's policies in suspicion; revenge and grudges precede reason and logic. External interventions contribute in promoting fragmentation and disintegration of society.

This makes it necessary to study ways to reform the social fabric of those countries after the violent armed conflict era, re-construct the societal structure again, and put forward a different and novel vision that averts the possibilities of conflict in the future.

The research dealt with the dialectic of reform from top to bottom or vice versa, the dialectic of sitting with rulers without subordination to them, the problem of getting out of the cycle of ignorance, self-control, moderation in presentation, reducing the pace of hostility to religion among the rulers, raising the level of religious awareness among peoples, and other issues which restore the structure of society anew.

This topic was approached through the following themes:

First theme: reforming the political authority

Second theme: reforming people

Third theme: reducing the gap between the authority and the people

Keywords: social fabric, political reform, armed conflict, civil war

مدخل:

التخلف الشائع بين الحكومات والشعوب على حد سواء يجعل من الصعب الوصول إلى نقاط التقاء بين الطرفين، ويدفع الطرفين للتصعيد بهدف إجبار الطرف الآخر على الخضوع لوجهة نظره التي يتبناها؛ سواء على الصعيد الفكري العام، أم على الصعيد الديني على وجه الخصوص، أم على الصعيد السياسي، والفساد المتفشي لدى الطرفين يدفعهما للحفاظ على مكتسباتهما من الفساد، فيذهب الصالحون في الجانبين ضحية لهذا الصراع، عندما يدخلونه بحسن نية دون إدراك أبعاد ما يسعى له الفاسدون.

كل ذلك يستدعي أن تكون لدى الصالحين خطة طريق لمرحلة ما بعد الصراع، والتي سيتم خلالها تطبيع العلاقات بين جميع الدول والدولة التي خرجت من الصراع حديثاً، فيبقى حينئذ الصالحون خارج اللعبة السياسية، أو موضع ملاحقات أمنية دولية!!

وهذا يستدعي منا دراسة علمية عميقة لفترة ما بعد الصراع تكون فيها خيوط المرحلة بيد الصالحين المصلحين.

المبحث الأول: إصلاح السلطة السياسية:

وجود الفساد في السلطة، أو حتى كونها فاسدة بالكامل لا يعني بالضرورة استئصالها أو إزالتها، بل يحرم ذلك إن كانت النتيجة المؤكدة هي حدوث فتنة. وما ينبغي طرحه في بحوث كبحثي هذا هو ما يستفيد منه عامة الناس في حياتهم باتجاه الإصلاح الشامل، لا أن نرمي في الأسواق كتباً تهيج العامة أو تثير الحكومات بتحديد المسؤولية على هذا أو ذاك، فالكتب التي ترمي باللائمة على الحكومات تحديداً لا يستفيد منها إلا قلائل من أصحاب النفوذ الذين يملكون فعلياً القدرة على الاستئصال والإزالة والتغيير، فما فائدة طرح كتب كهذه على العامة إذن؟!

لقد أورثتنا الثورة الإسلامية في إيران -بغض النظر عن أهدافها- ذلك المبدأ المقيت في الاستئصال كوسيلة مطلقة للتغيير وسَمُّوه «ثورة

©Copyright 2021 by Social Mentality And Researcher Thinkers Journal

إسلامية»، فتمسك الناس بـ«الثورة» التي هي انفعال للتخلص من ضغط الحكومات، مما أدى بالعديد من الشعوب الإسلامية إلى المجازر، ونسينا الإسلام الذي أضيفت له كلمة «الثورة»، وذلك لسبب بسيط هو أن الإسلام يحتاج منا علماً وجهداً في الالتزام، وكلاهما صعب. وغدت تلك الثورة تتمة للثورة الفرنسية -التي أغفلنا أنها ناتجة عن تخطيط ومكر يهوديين- ولكن باتجاه معاكس؛ الأقدم منهما مع العلمنة والإلحاد ضد الدين، والثانية مع الدين ضد العلمنة، وكلاهما نابع من فرنسا. متناسين تماماً تاريخنا الإسلامي في إصلاح سلطة المغول -مع أنهم مشركون- ودخولهم في الإسلام. وكأن الثورات في عصرنا هذا هي أيضاً دمية في يد أعدائنا لضرب وحدتنا، ثم يخرجون هم بنشوة النصر الأكيد دون أن يصابوا بسوء.

لقد وضِعَ هذا المنهج في التغيير كمسلمة من المسلمات التي لا بديل عنها للشعوب المكبوتة، وصُوِّرَ على أنه في غاية السهولة واليسر، دون توضيح العواقب الشرعية والدنيوية لإجراء كهذا، فخسرت الشعوب دنياها، ونرجوا ألا تكون قد خسرت آخرتها أيضاً، لأن مصطلح «الثورة» لا وجود له في أبجديات العمل السياسي الإسلامي إلا ما هو من قبيل الكلام العاطفي والتهييج.(1)

ما سبق ليس هو موضوعنا، ولكنه مقدمة لا بد منها لطرح فكرة الإصلاح كوسيلة للتغيير دون استبدال أفراد السلطة القائمة بالفعل. ومن وسائل ذلك الإصلاح ما يلي:

أولاً: نظرية القمة والقاعدة:

فالقاعدة العريضة من الناس تراهم يتكلمون في الحكام ويتهمونهم بشتى التهم في غيبتهم، فكلامهم لا يصل شيء منه إلى الحكام حتى يتعظوا به أو يستفيدوا منه، وأقصى ما هنالك أن بعض العوام وشذاذ الآفاق وأصحاب الأغراض الدنيئة يتلقفونه ليحدثوا به فتنة ويزيدوا الشقاق والنزاع مقابل مصالحهم المادية والآنية، أو أن ينقله بعض الجهلة فيزيدوا عليه بحسن نية فيحدثوا به فتنة من حيث لا يشعرون. كل هذا على افتراض ما يتحدث به الناس صحيح ومنطقي عند كل من يسمعه.

وهناك فئة أخرى من الناس تريد أن تقلب أنظمة الحكم في العالم كله لتقوم بعد ذلك بإصلاح المجتمع، متناسين أن الخلافة في الأرض لا يَكِلُها الله I إلى أناس ليسوا أهلاً لها، فمن الذي سيدير دفة مجتمع تفتت أوصاله وصارت مرجعيته المصالح.

أما من جهة الحكومات؛ فإن وصول أشخاص همهم الإصلاح والتوفيق بين الشعوب والحكومات كثيراً ما يدفعهم حرصهم على مصالح الأمة على سن القوانين والتشريعات لإصلاح الشعوب، مما يكسبهم عداوة المتنفذين في السلطة التي يتبعون لها. وهذا لا يمنع طبعاً من سن تلك القوانين إن لم يترتب عليها مفسدة أعظم.

إن المنهج السليم في الإصلاح مع وضع كهذا هو بذل كل فرد لجهده كاملاً في الطبقة التي هو فيها، فالفرد الذي قدر له الله أن يكون من عامة الشعب عليه أن يسعى بكل ما أوتي من قوة لإصلاح البيئة المحيطة به، والفرد الذي قدر الله له أن يكون في قمة السلطة أو فرداً فيها يجب عليه أن يسعى بكل ما أوتي من قوة على إصلاح بيئة المتنفذين التي تحيط به بالحكمة والموعظة الحسنة. ولا يضرنا بعد هذا أن تلتقي جهود الإصلاح في الوسط، أو في القاعدة الشعبية، أو عند قمة السلطة، فالسلطة بجميع هيئاتها هي جزء من تلك الشعوب تصلح بصلاحها وتفسد بفسادها.

وصدق الله العظيم إذ يقول: [وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ، وَالَّذِي خَبُثَ لا يَخْرُجُ إِلا نَكِدًا، كَذَلِكَ نُصَرِّفُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ] (1).

ثانياً: مجالسة الحكام:

لأحد أمرين:

1-توضيح الحقائق، وتصحيح المفاهيم: وقد بينته بشروطه في معالجة أزمة أسس العلاقة بين السلطتين السياسية والدينية، في بحثي "دراسة في علم الاجتماع السياسي الإسلامي لأسباب الصراع بين الحكام والشعوب"(2).

2-النصيحة: فقد قَالَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم: « الدِّينُ النَّصِيحَةُ »، قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: « لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ »(3).

وهنا ينبغي التنبيه لأمر في غاية الأهمية، وهو حب الناس للإثارة والتشويق والمتعة، وانسياق الناس مع كل شتيمة أو إهانة أو تقذيع أو حتى فضيحة -لأنها تشبع رغبة ما في دواخلهم- فهذا لا يلامون عليه مع جهلهم، لكن أن ينساق خطباء المساجد والمصلحون مع تلك الرغبات ثم يدَّعون بعد ذلك النصح وأنهم [لا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لائِمٍ] (4). ليكون بذلك جهلهم مركباً، مرة بانسياقهم لرغبات الناس ونزواتهم، ومرة بادعائهم النصح مع أن الله Y أرشد موسى وهارون في تعاملهما مع فرعون فقال: [فَقُولا لَهُ قَوْلا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى](1)، مع علمه I بعدم إيمانه. فهل نحن أعلم من الله، أم أتقى من موسى وهارون؟!

إن تأثير تلك المجالسة يتفاوت حسب وضوح الأهداف لدى العلماء ومدى قناعتهم بها بالدرجة الأولى، ثم مدى مستواهم الثقافي ومعرفتهم بمرجعية الطرف الآخر، وأخيراً مدى ثقة كل طرف بالآخر. ومع أن معظم الناس يرى أن الثقة هي العامل الأكثر تأثيراً، إلا أنني أرى أن الثقة هي نتيجة حتمية لنوعية الطرح من حيث العفوية والتكلف، ومستواه من حيث الإلمام بأي موضوع يطرح.

---

(1) انظر رأي الاثنى عشرية في الثورة في كتاب: دراسات ومواقف في الفكر والسياسة والمجتمع، محمد مهدي شمس الدين (1/14-18، 148-154، 255-278، 303-308)، (2/191-201)، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت ، ط1 (1410هـ-1990م). كما يمكنك ملاحظة التركيز على هذا المصطلح بوضوح في كل كتاب للفكر الاثنى عشري الحديث (ما بعد الثورة الإيرانية)، وكذلك في الإذاعات الرسمية أو الموالية لإيران، وهي تكون موجهة بشكل خاص إلى العلاقة بين الحاكم والمحكوم ابتداءً من الحسين رضي الله عنه إلى العصر الحديث.

(1) سورة الأعراف: 58.

(2) انظر البحث في مجلة أطلس.

(3) مسلم في كتاب الإيمان: باب بيان أن الدين النصيحة برقم (55).

(4) سورة المائدة: 54.

(1) سورة طه: 44.

المبحث الثاني: إصلاح الشعب:

أولاً: تعليم الناس دينهم:

يَقُولُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم: « يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ حُدَثَاءُ الأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الأَحْلاَمِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، يَمْرُقُونَ مِنْ الإِسْلاَمِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنْ الرَّمِيَّةِ، لا يُجَاوِزُ إِيمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ، فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ قَتْلَهُمْ أَجْرٌ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »(1).

وتعليم الناس دينهم حتى لا يكونوا من هذا الصنف هو مسؤولية الحكام والعلماء على حد سواء، فالحاكم يملك النفوذ الذي يمكنه من تعميم العلم وتسهيله، والعلماء يملكون العلم.

ثانياً: الأخذ على يد الظالم:

فمعاقبة المجرمين والظلمة والمنتهكين لحرمات الله يضمن سلامة المجتمع من الدمار والانهيار، ومن قال: إن حرية المفسدين في الأرض حق مشروع يضمن رقي المجتمعات وتطورها، فيهدف من ذلك إما تحقيق نزواته وشهواته، أو تدمير مجتمعاتنا، ويبطله واقع عدم تعمير المجتمعات والدول المتحللة. يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: « مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنْ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَوْا جَمِيعًا »(2).

ثالثاً: قضاء حاجات الناس:

فالوقوف إلى جانب الضعفاء والمساكين يفتح قلوب الناس للطاعة، ويسهل كل باب من أبواب إصلاح الناس من قِبَل الحاكم أو الداعية. وقد قَالَ عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ لِمُعَاوِيَةَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: « مَا مِنْ إِمَامٍ يُغْلِقُ بَابَهُ دُونَ ذَوِي الْحَاجَةِ وَالْخَلَّةِ وَالْمَسْكَنَةِ إِلا أَغْلَقَ اللَّهُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ دُونَ خَلَّتِهِ وَحَاجَتِهِ وَمَسْكَنَتِهِ »، فَجَعَلَ مُعَاوِيَةُ رَجُلاً عَلَى حَوَائِجِ النَّاسِ(1).

المبحث الثالث: تقليل الهوة بين السلطة والشعب:

ويكون بتطبيق الإجراءات التالية:

أولاً: الشورى:

إن طرح قضية كهذه في التشريعات الواجب اتخاذها في أوقات الفتن يعد غريباً بعض الشيء، لكنني سأتناول هنا جانباً معيناً في الشورى، وهو ما يتعلق منه بتوحيد الصف الإسلامي، أو ما يحلو للبعض أن يسميه الصف الوطني.

فالشورى بعيداً عن التعريفات الاصطلاحية هي «إلزام بأخذ رأي الجميع أولاً من غير تمييز بين أقلية أو أكثرية، ثم وجوب العمل بالرأي الذي ظهرت أرجحيته بعد التمحيص العقلي بين الرأيين لا عملاً بالتعداد غير الواعي للأصابع المرفوعة»(1). وهذا الفارق هو فارقٌ جوهري فيما يتعلق ببحثنا، فالشورى عندما يكون الغرض منها الوصول إلى الأفضل تتوجه الطاقات لتحقيق ذلك دون التناحر لإحراز الأغلبية، مما «يزيل كل أثر للتسلط من قِبَل الأكثرية على الأقلية... أو من قِبَل الأقلية على الأكثرية... وهذا يرفع جميع أهل الرأي من أقلية أو أكثرية إلى مستوى واحد في الاعتبار، من غير أن يترك في نفس أحد منهم شعوراً بالإهمال، أو بعدم الاكتراث به»(2)، وهذا كله بدوره يقرب الحكومة من الشعب والشعب من الحكومة. بخلاف الاستفتاءات الحديثة التي ليس فيها أي معنىً للاستشارة وأخذ الآراء، مما يرسخ العزلة والفردية.

وقد كان للإسلام قدم السبق في هذا المجال حين أنشأ المساجد كمجالس للاستشارة في كل مدينة، بل وفي كل حي مع اتساع العمران في عصرنا، ولا يوجد أبداً في تشريعات الإسلام ما يمنع غير المسلمين من الدخول أو المشاركة فيها لإبداء رأيهم، إن كانوا فعلاً يبحثون عن مصلحة المجتمع والأمة. «فحينما يدعو ولي الأمر إلى الشورى في المسجد في غير أوقات الصلاة يعرف الناس أن هناك أمراً عظيماً، فكانوا يتركون فوراً كل أعمالهم ويهرعون جميعاً إلى مجلس الشورى الذي لم يكن قاصراً على فئة أو على عدد محدد من الناس، وكان لهم جميعاً حق إبداء الرأي»(1).

ومن واجب الحكومات في عصرنا أن يُفَعِّلوا دور تلك المساجد لضمان ثبات السلطة ورسوخها بدلاً من محاربتها.

ثانياً: التواصل والحوار الدائم بين الطرفين:

التواصل الدائم يضفي جواً من الثقة المتبادلة بين الطرفين، وهذه الثقة تسمح للحكام بسؤال شعوبهم عن سبب نقمتهم، وتسمح للشعوب بالاستفهام عن مبررات السياسات المطبقة. وينبغي للحوار في هذه الحالة لكي يؤتي ثماره أن يرتكز على ثلاثة أسس:

أ-القول الحسن: وفي ذلك يقول تعالى: [وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ، وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ] (2). فلا داعي للانفعال ولو كان الحوار يمس أهم شيء وهو الإيمان.

ب-عقلانية القول وعلميته: فقد أثبت القرآن وحدانية الله بآيات عديدة مستخدماً المنهج العلمي في الإثبات، ومنها قوله Y: [لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا] (3).

---

(1) البخاري في كتاب فضائل القرآن: باب إثم من راءى بقراءة القرآن أو تأكل به برقم (5057)، مسلم في كتاب الزكاة: باب التحريض على قتل الخوارج برقم (1066).
(2) البخاري في كتاب الشركة: باب هل يقرع في القسمة والاستهام فيه برقم (2493).
(1) الترمذي في كتاب الأحكام: باب ما جاء في إمام الرعية برقم (1332)، وأحمد في مسند الشاميين: من حديث عمرو بن مرة الجهني رضي الله عنه برقم (17572).
(1) الدولة والسلطة في الإسلام، محمد معروف الدواليبي صـ49.
(2) المرجع نفسه، محمد معروف الدواليبي صـ50.
(1) المرجع السابق، محمد معروف الدواليبي صـ56.
(2) سورة العنكبوت: 46.
(3) سورة الأنبياء: 22.

جـ-الانطلاق في الحوار من نقاط اللقاء: يقول I: [قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلا نَعْبُدَ إِلا اللَّهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ] (4).

وإذا كانت النصوص نزلت في الحوار مع أهل الكتاب بشأن وحدانية الله، فالحوار مع غيرهم، وفي غير الوحدانية من القضايا من باب أولى.

ثالثاً: الاعتدال في الطرح:

عندما يطرح الباحث السلبيات لابد له أن يطرح الإيجابيات، ليتفادى اليأس وردات الفعل. وعندما يحث الناس على التوجه للإصلاح والتغيير فلا بد له أن يلقنهم عواقب الإصلاح ومخاطره ومزالقه التي قد تحرفهم عن أهدافهم، وإلا تعلقوا بالدنيا متى رفعت عنهم الحواجز. وعندما يتكلم عن تسليح الشعوب لحمايتها من العدوان الخارجي على الأوطان فلا بد أن يبني فيها العقل القادر على حمل هذه الآلة واستخدامها في مصلحة الأمة، وإلا استخدمت السلاح في تصفية حساباتها مع بعضها(1).

من حق أي إنسان -باحثاً كان أو محاوراً- أن يطرح الجزئية التي يريد، ولكن يجب عليه في نفس الوقت أن يعرض الصورة كاملة وصولاً إلى الموضوعية، وبالتالي تكون استنتاجات الطرف المتلقي أكثر دقة، كما نتفادى بذلك ردات الفعل التي يمكن حدوثها.

رابعاً: السماع من الطرفين:

عندما يؤلف أي باحث كتاباً في السياسة الإسلامية ويعرض فيه وجهة نظره كفرد من أفراد الشعب فيجب عليه في مقابل ذلك أن يبحث بكل طاقته عن وجهة النظر الأخرى من القيادات أو غيرهم، مهما كانت قاتمة في نظره، فهذا لا يمنع من عرض الحقيقة كاملة وموثقة.

وفي المقابل لا يجوز أن يكتفي الحاكم بأقوال حاشيته والمقربين إليه، وإنما يجب عليه أن يستوضح الأمور من أشخاص يمثلون الشعب تمثيلاً حقيقياً. وقد نص الفقهاء على أن فئة لو خرجت على الحاكم بسبب مظلمة يرون أنه ظلمهم إياها، فيجب عليه أن يسمع منهم، وأن يرفع المظلمة إن وجدت. فسوء الحكم على الأمور من الرعية تكون عاقبته على من أساء الحكم فقط، أما التصور الخاطئ من الحاكم فهو دمار لأمة بأسرها.

يقول عَلِيٌّ رضي الله عنه: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَى الْيَمَنِ قَاضِيًا فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تُرْسِلُنِي وَأَنَا حَدِيثُ السِّنِّ وَلا عِلْمَ لِي بِالْقَضَاءِ، فَقَالَ: « إِنَّ اللَّهَ سَيَهْدِي قَلْبَكَ وَيُثَبِّتُ لِسَانَكَ، فَإِذَا جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْكَ الْخَصْمَانِ فَلا تَقْضِيَنَّ حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الآخَرِ كَمَا سَمِعْتَ مِنَ الأَوَّلِ، فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يَتَبَيَّنَ لَكَ الْقَضَاءُ »، فَقَالَ علي: فَمَا زِلْتُ قَاضِيًا أَوْ مَا شَكَكْتُ فِي قَضَاءٍ بَعْدُ(1).

خامساً: ضبط النفس:

لقد دعا الإسلام جميع الأطراف في أي نزاع لضبط النفس، لا فرق في ذلك بين الأقوال والأفعال، لأن أي تصرف يقوم به الطرفان يكون له وقع الكارثة على الطرف الآخر في فترات النزاع، ويرجع ذلك لسوء الظن المتبادل، والذي تفرزه حالة التوتر الحاصلة بين الطرفين. يقول النبي صلى الله عليه وسلم: « تَكُونُ فِتْنَةٌ تَسْتَنْظِفُ الْعَرَبُ قَتْلاهَا فِي النَّارِ، اللِّسَانُ فِيهَا أَشَدُّ مِنْ السَّيْفِ »(2)، كما قال صلى الله عليه وسلم أيضاً: « سَتَكُونُ فِتَنٌ الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنْ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنْ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنْ السَّاعِي، وَمَنْ يُشْرِفْ لَهَا تَسْتَشْرِفْهُ، وَمَنْ وَجَدَ مَلْجَأً أَوْ مَعَاذًا فَلْيَعُذْ بِهِ »(3).

النتائج:

1-الثورة وفكر الاستئصال والإزالة ليست هي السبيل الوحيد للخروج من الأزمات، فالإصلاح الشامل هو القاعدة الراسخة لكل تغيير مستقر نحو الأفضل.

2-يجب على كل فرد أن يبذل جهده كاملاً في الطبقة التي هو فيها، فالفرد الذي قدر له الله أن يكون من عامة الشعب عليه أن يسعى بكل ما أوتي من قوة لإصلاح البيئة المحيطة به، والفرد الذي قدر الله له أن يكون في قمة السلطة أو فرداً فيها يجب عليه أن يسعى بكل ما أوتي من قوة على إصلاح بيئة المتنفذين التي تحيط به بالحكمة والموعظة الحسنة. ولا يضرنا بعد هذا أن تلتقي جهود الإصلاح في الوسط، أو في القاعدة الشعبية، أو عند قمة السلطة، فالسلطة بجميع هيئاتها هي جزء من تلك الشعوب تصلح بصلاحها وتفسد بفسادها.

3-مجالسة السياسيين لأحد أمرين:

أ-توضيح الحقائق، وتصحيح المفاهيم.

ب-النصيحة المنضبطة بأحكام الشرع.

4-إصلاح الشعوب يكون بثلاثة أمور:

أ-تعليم الناس دينهم.

ب-الأخذ على يد الظالم.

جـ-قضاء حاجات الناس.

---

(4) سورة آل عمران: 64. وانظر تلك الأسس في حوار أهل الكتاب في: الدولة والسلطة في الإسلام، محمد معروف الدواليبي صـ70-71، وقد حذفت الأساس الرابع الذي ذكره المؤلف، وهو عدم الإكراه في الدين على افتراض أن ديانة الطرفين (الحكومات والشعوب) ينبغي أن تكون واحدة وهي الإسلام.

(1) بغض النظر عن صحة رأي كهذا أو خطأه، فقد دفعني لذكره كتاب: الشعب المسلح للمرغني جمعة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان-مصراته، ط1 (1396هـ-1987م). حيث حوى الكتاب عدداً من العبارات الفضفاضة، ومن ذلك ما ورد صفحة (72)، عندما وصف الشعب بأنهم «يخوضون المعارك من أجل مبادئ يؤمنون بها ويموتون في سبيلها» دون تحديد تلك المبادئ وما إذا كانت تستحق أن يموت الإنسان لأجلها أم لا، وهذا يدفعنا بطبيعة الحال إلى حلقة مفرغة من الصراعات المسلحة؛ بين الحكومات والشعوب، وبين الشعوب بعضها البعض، لأن كل طرف يعتقد أنه ينافح عن مبادئ تستحق الموت لأحد الطرفين!!

(1) أبو داود في كتاب الأقضية: باب كيف القضاء برقم (3582)، والترمذي في كتاب الأحكام: باب ما جاء في القاضي لا يقضي بين الخصمين حتى يسمع برقم (1331).

(2) الترمذي في كتاب الفتن: باب ما جاء كيف يكون الرجل في الفتن برقم (2178)، وأبو داود في كتاب الفتن والملاحم: باب برقم (4265)، وابن ماجه في كتاب الفتن: باب برقم (4015).

(3) البخاري في كتاب المناقب: باب علامات النبوة في الإسلام برقم (3602)، ومسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة: باب نزول الفتن كمواقع القطر برقم (2886).

5-يمكن تقليل الهوة بين السلطة والشعب من خلال ما يلي:

أ-الشورى بهدف البحث عن الأفضل.

ب-التواصل والحوار الدائم بين الطرفين والمبني على أسس سليمة.

جـ-الاعتدال في الطرح.

د-السماع من الطرفين.

هـ-ضبط النفس.

فهرس المراجع والمصادر

1. الترمذي، محمد بن سورة. (2، 1403هـ-1983م). سنن الترمذي وهو الجامع الصحيح، دار الفكر، بيروت.
2. جمعة، المرغني. (1، 1396هـ-1987م). الشعب المسلح، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته.
3. حنبل، أحمد. (1991م). مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة التاريخ العربي ودار إحياء التراث العربي، بيروت.
4. الدواليبي، محمد معروف. (د.ت.). الدولة والسلطة في الإسلام، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة.
5. سلقيني، إبراهيم عبد الله. دراسة في علم الاجتماع السياسي الإسلامي لأسباب الصراع بين الحكام والشعوب.
6. السجستاني، سليمان بن الأشعث. (1، 1389هـ -1969م). سنن أبي داود، دار الحديث، بيروت.
7. شمس الدين، محمد مهدي. (1، 1410هـ-1990م). دراسات ومواقف في الفكر والسياسة والمجتمع، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
8. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. (1، 1416هـ-1996م). صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري، دار أبي حيان، القاهرة.
9. القزويني، محمد بن يزيد. (1، 1403هـ-1983م). سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.
10. النووي، يحيى بن شرف. (1، 1415هـ-1995م). صحيح مسلم بشرح النووي، تحقيق: عصام الصبابطي وآخرون، دار أبي حيان، القاهرة.